

Iranian Pragmatism under the Rule of Al-Faqih

Abdulla Rashed Salameh Al-Arqan^{1*}, Manthour Saleh Mahmoud Al-Omary²

¹ Department of Political Science, Bayt Al-Hikmah Faculty of political sciences and International Studies, Al Al-Bayt University, Al-Mefraq, Jordan.

² Department of Political Sciences, Faculty of Arts, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Received: 11/1/2021

Revised: 6/3/2022

Accepted: 28/3/2022

Published: 30/5/2023

* Corresponding author:

abdalah.alarqan@aabu.edu.jo

Citation: Al-Arqan , A. R. S., & Al-Omary, M. S. M. (2023). Iranian Pragmatism under the Rule of Al-Faqih. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 50(3), 516–528.

<https://doi.org/10.35516/hum.v50i3.378>

Abstract

Objectives: The study aimed to address Iranian pragmatism under Wilayat (rule of) Al-Faqih, to disentangle the theoretical engagement between pragmatism and Wilayat Al-Faqih and the diagnosis of the Iranian pragmatic impact.

Methods: The study has been analyzed by understanding, interpretation, and linking the information's together to know the impact of the Wilayat Al-Faqih on the internal and external policy to reach pragmatic and in line with its own interest.

The researcher has used the historical and making – decision methods and taken into consideration the national Iranian interests.

Results: The study showed that Iranian pragmatism sought to spread its ideology to many countries, especially neighboring Arab countries, by utilized the tapped of Arab crises, which facilitated its ability to build bridges of support, penetration and guide these crises, to become a major player taken over in many issues.

Iranian pragmatism and its influenced by Wilayat Al-Faqih sought to face economic challenges and able to recover from it with minimal losses, recipient of The political support china-Russian

and rapprochement, under their common interests often at the expense of countries in the region.

Conclusions: The study concluded that Iranian ruling elite did not change its internal and foreign approaches, as it is looking for national - interests , in addition to the contradictions of the Iranian plans between state and religion then the exaggerated employing the pragmatic tools , as Iran seeking rapprochement with several forces in the universal international regime to a achieve its goals.

Keywords: Iran, pragmatism, Wilayat Al-Faqih.

البراغماتية الإيرانية في ظل ولاية الفقيه

عبدالله راشد سلامة العرقان^{1*}، منثور صالح محمود العمري²

¹ قسم العلوم السياسية، كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

² قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

ملخص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تناول طبيعة البراغماتية الإيرانية في ظل ولاية الفقيه، وإلى فك الاشتباك النظري بين البراغماتية وولاية الفقيه مع تشخيص الأثر البراغماتي الإيراني.

المنهجية: تم تحليل ودراسة طبيعة هذا الموضوع من خلال تفكيك أجزائه المختلفة وربطها ببعض لمعرفة تأثير ولاية الفقيه على السياسة الإيرانية داخليا وخارجيا للوصول إلى براغماتية خاصة بإيران ومميزة عن غيرها، من خلال استخدام المنهج التاريخي و منهج صنع القرار، بالإضافة إلى مقتررب المصلحة الوطنية للوصول إلى نتائج الدراسة.

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة أن البراغماتية الإيرانية سعت إلى نشر أيديولوجيتها في العديد من المناطق، وخاصة دول الجوار العربية، مستغلة في ذلك الأزمات العربية والتي سهلت لها القدرة على بناء جسور ارتكاز واختراق وتحكم في هذه الأزمات، لتصبح لاعباً رئيساً يتحكم في العديد من القضايا وعلى أرض الواقع. كما سعت البراغماتية الإيرانية وتأثرها بولاية الفقيه لمواجهة التحديات الاقتصادية والخروج منها بأقل الخسائر مستفيدة من المواقف السياسية للصين وروسيا والتقارب بينهما في ظل المصالح المشتركة وعلى حساب العديد من دول المنطقة.

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى القول بأن النخبة الحاكمة في إيران لم تغير نظريتها للذات وللآخر، فهي رؤية متمركزة حول الذات القومية، بالإضافة إلى تناقضات المشروع الإيراني بين أطروحتي الدين والدولة وتوظيف الأدوات البراغماتية بشكل كبير، مع سعي إيران للتقارب مع قوى متعددة في النظام الدولي لانجاز مشروعها.

الكلمات الدالة: إيران، البراغماتية، ولاية الفقيه.



© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

المقدمة:

انتصرت الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979 بعد الإطاحة بالحكم الهلوي، لیتتم على أثرها تكريس ولاية الفقيه في السلطة و بروز الدور السياسي للفقيه مع إقامة حكومة إسلامية تنوب عن الإمام المنتظر في حكم الأمة، مع قدرتها على توظيف الأدوات البراغماتية الواقعية في السياسة الإيرانية. لذا هدفت الدراسة إلى فك الالتباس الخاص بفهم إيران حول الاختلاط الإيديولوجي والبراغماتي الذي تمارسه الدولة الإيرانية ونخبها الفكرية والتبشيرية وحوزاتها ومرجعياتها الدينية والسياسية تجاه تصورهما للذات والآخر، وبشكل دقيق للذات القومية والمذهبية والآخر العربي. ولتحقيق ما سبق ذكره كان لابد من توضيح مسافات الغموض تحليلًا إزاء تمثيلات المنطق الإيديولوجي الثوري الإيراني وقدرته على التوظيف للبراغماتية بشكل مصلي محض، عبر ديباجات و تغليفات الدين، ورسالة التحرير التي تتبناها، مع محاوله لإشباع النظر في تحقيق مقاربه صعبه بين منحنيين متنافرين هما، منحى الدين وأخلاقياته، ومنحى البراغماتية وأدواتها العلمانية، الأمر الذي ظهر جليا بقيام إيران بتوظيف ذلك بمهارة فائقة حتى اتضحت دعواتها الشعبوية التحريرية، وتجلت نماذجها بشكل صارخ في سلوكها اتجاه الدائرة العربية وموقفها المتناقض سياسيا من أداء التحرر العربي، المرتبط بالثورات العربية بدءا من عام 2011، فكان موقفها نفعيا مزدوجا من تلك الثورات، ففي حين دعت إلى الترحيب بها وتثوير الشارع العربي في دول وقفت تناهض تلك الثورات في نماذج أخرى كسوريا ولبنان واليمن. ومما يزيد من تلك التناقضات هو ما يتصل بالاتفاق النووي وعمليات المهادنة على حساب الجانب العربي. ولذلك كان لابد من زيادة وعي المجتمعات العربية على المستوى الشعبي والبحثي والسياسي والنخبوي لفهم سياسات إيران المستمرة في تصدير ثورتها.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال جانبين:

1. الأهمية العلمية (النظرية):

سعت الدراسة إلى تقديم إسهام نظري وإضافة تحليلية من زاوية نظر جديدة في فك الاشتباك بين الإيديولوجية الدينية والبراغماتية النفعية، إذ تندر المداخل النظرية المساعدة في فهم الالتباس بين الديني والبراغماتي. وتشكل إيران نموذجا للدولة الدينية بتوظيفها البراغماتية، إذ تعبر سياستها الداخلية والخارجية عن تمثيل فريد لهذا التوظيف، فهي تعد قلعه للثورة وفق منظوراتها من خلال التسلسل البراغماتي واختراق محيطها.

2. الأهمية العملية (التطبيقية)

سعت الدراسة إلى استجلاء الموقف الاستراتيجي الإيراني تجاه المحيط، وخاصة المحيط العربي المتضرر من نوازع التوسع الإيراني، مع تأصيل إدراك الصورة التوسعية الإيرانية كنموذج مستمر في الوعي العربي حتى لو تغيرت الصورة نتيجة لتقاربات مصلحة أو دبلوماسيه بين الفرقاء الرسميين الإيرانيين والعرب.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الآتي:

1. فك الاشتباك النظري بين البراغماتية وولاية الفقيه، أي تشرح تحليلي لكلا المفهومين وإمعان الفصل بينهما نظريا , أي أن البراغماتية شيء وولاية الفقيه شيء آخر، لفهم التوظيف للدين وفق جدليه تدين السياسة وتسييس الدين.
2. كشف طبيعة المشروع الإيراني الفكري والثوري والحركي وبيان مخاطره على العالم العربي وادعائه الصريح بكونه إيران الثورة وصعوبة تحولها إلى إيران الدولة.
3. تشخيص الأثر البراغماتي والطابع النفعي المصلي للسلوك الخارجي الإيراني تجاه أزمات المنطقة العربية.
4. بيان الأهداف والأسباب التي عززت من سيطرة الفكر البراغماتي النفعي الواقعي الإيراني تجاه الدول العربية وبالأخص الخليجية، وخاصة فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني وأثره على هذه الدول.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تستمر إيران في إثارة المشكلات على المستويين البحثي والسياسي فمن ناحية الإشكالية المعرفية تعد إيران نموذجا صارخا للدولة الدينية في ثورتها، و في بنائها حول العالم في وقت تطرح وتروج لنموذج ديمقراطي وفق إدماج تعسفي مع مقولاتها الدينية وتبشيرها الثوري عبر براغماتية صارخة للتوظيف الديني مع القومي والإنساني لتعزيز مكانتها داخليا وخارجيا، وهنا يثار التساؤل الرئيسي الذي يجسد المشكلة البحثية بوضوح: إلى أي مدى وظفت ولاية الفقيه البراغماتية في تعزيز مكانه إيران؟ ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما طبيعة نظام الحكم في إيران وتصوره للآخر؟
2. كيف تستقيم البراغماتية مع مفروضات ولاية الفقيه؟
3. ما مستقبل علاقات إيران مع دول الجوار العربي ومدى اتساقها مع الثورات العربية؟

فرضيه الدراسة:

تدور محاولات الدراسة حول التحقق من الفرضية التالية: هناك علاقة طردية ايجابية بين قدرات إيران التوظيفية للبراغماتية ونشر إيديولوجية ولاية الفقيه.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: إيران الدولة (الجمهورية الإسلامية الإيرانية).
- الحدود الزمانية: ناقشت الدراسة موضوعها خلال الفتره من 1979-2019 حيث تم اختيار العام 1979 والذي قامت به الثورة الإيرانية ضد الحكم الهلوي وتغير نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري , وتأسيس حكومة إسلامية قائمه على نظرية ولاية الفقيه. أما عام 2019 فهو العام الذي يمكن منه استخلاص نتائج واقعية للدراسة وخصوصا في ظل التوترات المتصاعدة التي يشهدها إقليم الشرق الأوسط وإيران وكذلك خروج الدراسة إلى حيز الوجود.

المتغيرات والمفاهيم الأساسية للدراسة:

- المتغير المستقل: ولاية الفقيه
 - المتغير التابع: البراغماتية الإيرانية
- ويبرز في الدراسة المفاهيم الآتية:

1. ولاية الفقيه:

التعريف الاسمي: بين الخميني المعنى المقصود من ولاية الفقيه في كتابه "الحكومة الإسلامية" حيث قال: "ان العقلاء بفطرتهم يعتبرون في الحاكم كونه عاقلا أميناً عالماً بأمور السياسة والتدبير، قادر على التنفيذ معتقداً بالإسلام وعالماً بضوابطه ومقرراته حيث يفوض كل أمر إلى أهله من الأشخاص والمؤسسات ويكون مشرفاً وهادياً لهم". (الخميني، 1998: 32).

التعريف الإجرائي: ولاية الفقيه نظرية سياسية للحكم في الفقه الشيعي، يكون فيه (الولي الفقيه) معصوماً وواجب له الطاعة، تعتمد على التفويض الإلهي للولي في زمن عينه الإمام المنتظر، فتكون حكومة الولي الفقيه حكومة القانون الإلهي ويكون فيها الفقيه وصياً على تطبيق الأحكام الإسلامية (شفيق، 2001: 3).

2. البراغماتية:

- التعريف الاسمي: البراغماتية مشتقة من اللفظ اليوناني (Pragma) ويعني فعل وعمل ونشاط، وهو تيار مثالي ذاتي في الفلسفة الغربية يرى أن المنفعة العملية للمعارف مصدراً لها ومعياراً رئيساً لصحتها. (سلوم، 1986: 86).

- التعريف الإجرائي: مدرسة وفكر سياسي ترتكز، على النتائج الإيجابية والمنفعية، والثمار المتحصلة التي تؤثر على السلوك بشكل ايجابي من الأفكار والقيم والمعايير الأخرى، وهي من الأسس التي بني عليها الفكر السياسي والاستراتيجي الأمريكي والسياسات الأمريكية اللاحقة والمعاصرة. (شفيق، 2004: 3).

منهجه الدراسة:

انطلاقاً من حقيقة أن منهج البحث العلمي هو الطريق الذي يسلكه الباحث في الوصول للحقيقة، فان طبيعة الدراسة اقتضت ان يستخدم الباحث التكامل المنهجي من خلال استخدام المناهج الآتية: المنهج التاريخي، منهج صنع القرار، ومقترب المصلحة الوطنية للوصول للنتائج.

الدراسات السابقة:

لا يمكن لأي دراسة ان تنشأ من العدم، بل لا بد من وجود خلفيه ومرجعيات متنوعه لموضوع الدراسة، ومن هنا كان اللجوء والبحث والتحصيص عن موضوعات مشابهه، أو موضوعات تناولت موضوع الدراسة، سواء عن طريق اشارات أو غير ذلك أو تناولت جزئيه منها، ومن هذه الدراسات:

الدراسات العربية:

1. دراسة شتا، إبراهيم (1988)، الثورة الإيرانية الجذور والإيديولوجية.

قدمت الدراسة عرضاً لتاريخ الثورة الإسلامية الإيرانية، وهدفت لتقديم أصول الثورة المذهبية وأكدت على ان قاده الثورة الإيرانية 1979 هدفوا إلى إقامة ثورة في الفكر الشيعي، كما قدمت شرحاً للإيديولوجية التي قامت عليها الثورة الإيرانية بالإضافة إلى رؤيا فلسفة الثورة للفكر الاقتصادي الإسلامي خاصة في ما يتعلق بالثورة والكسب.

2. دراسة عتريس، طلال (2006) "الجمهورية الصعبة إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية".

عالجت هذه الدراسة فتره حكم الإصلاحيين في إيران، والموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق، وأبعاد العلاقة الأمريكية الإيرانية، وتداعيات تطور الملف النووي الإيراني، وتأكيداً على الدور المتنامي لإيران، والذي يقلق الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة.

3. دراسة الراوي رياض (2008) " البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط ".
 هدفت هذه الدراسة إلى بيان البرنامج النووي الإيراني وأهدافه، وأثره على منطقة الشرق الأوسط، منطلقه من فرضيه مفادها ان الهدف النهائي منه سلميا، وقد خصصت الدراسة فصلا حول أثر هذا البرنامج على منطقة الشرق الأوسط , حيث خلصت إلى ان ذلك البرنامج سيكون له أثر فادح على المنطقة اذا ما اتضح انه ينطوي على نوايا سلميا.
4. دراسة اللباد، مصطفى (2007)، "قراءه في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية".
 تناولت هذه الدراسة المشروع الإيراني تجاه المنطقة العربية باعتبارها دولة إقليمية كبيره في المنطقة، وتمتلك المقومات الأساسية للعب دور إقليمي، فالمشروع الإيراني يتضمن عناصر ومحددات متباينة جغرافية، تاريخيه، بشريه، سياسية، اقتصادية، وحتى طائفية وإيديولوجية، وتناولت الدراسة السقف الأعلى للمشروع الاستراتيجي الإيراني تجاه المنطقة الذي يتمثل بالقدرات العسكرية والنووية الإيرانية التي بها ستحقق استراتيجياتها بالمنطقة.
 الدراسات الأجنبية:

1. دراسة Kayhan Barzegar (2008) بعنوان: "ميزان القوى في الخليج الفارسي، وجهه النظر الإيرانية"
 هدفت هذه الدراسة إلى الإشارة للترتيبات الأمنية الخليجية، ومدى الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، و قد خلصت إلى أهمية التوازن في الخليج العربي واتخاذ التدابير الأمنية من مصادر التهديد، ووضعت تعريفات جديدة لمواجهة تحديات الأمن الإقليمي.
2. دراسة Belfer (2014) بعنوان: "المطالبات الإيرانية في البحرين من البلاغة إلى التدخل".
 انطلقت الدراسة مما أسمته الملحمة المحيطة بالطاقة النووية المحتملة لإيران، وإنتشار مبادئ الفكر الديني الشيعي (الاثنا عشرية)، وتركيز التأثير الإيراني على طول ساحل الخليج العربي، وركزت الدراسة على مملكه البحرين والتي توصلت إلا أنها في نظر إيران بوابة لتحقيق طموحاتها تجاه التمدد في المنطقة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

ان معظم الدراسات السابقة أكدت على انه لا يمكن لإيران التخلي عن مشروعها التوسعي في المنطقة العربية، ولن تقف موقف المتفرج من الأحداث الداخلية في المنطقة، ولن تتوانى عن التدخل في شؤون دول المنطقة، مع إصرارها على سياسة تصدير الثورة الإيرانية واستمرارها للأمام في ملفها النووي بغض النظر عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

تتميز هذه الدراسة عن سابقتها بالاتي:

بعد استعراض الدراسات السابقة وبالرغم من أهميتها ومعالجاتها الجيدة، إلا أنها لم تقف عند بعض الجوانب التي سعت الدراسة الحالية للتوقف عندها بالمناقشة والتحليل والمقارنة، وفي مقدمه ذلك تفكيك البنية الإيديولوجية لولاية الفقيه وعمليات التوظيف النادر والخاص لمقولات وادعاءات الدولة الدينية وتغليفياتها الأخلاقية بطريقة براغماتية نفعية مصلحية تضررت منها الفئة التي تدعي إيران تحريرها وتثويرها نحو الاستقلال خاصة الأمة العربية.

المبحث الأول: الفلسفة البراغماتية وولاية الفقيه (مدخل مفاهيمي)

تعتبر الفلسفة البراغماتية من الفلسفات التي تحكم واقعنا المعاصر , فهي فلسفة واقعية نفعية ذرائعية تؤكد على أن القيم متغيرة وبأنها تقدر بما تحققه للفرد من منفعة مؤكدة على الجمع بين ما هو نظري وتجريبي، فنجاح الفكرة يكمن بالأثر الذي تتركه على السلوك.
 إن البراغماتية كغيرها من الفلسفات لها أسسها ومفاهيمها وأدواتها وروادها ومؤيديها، لذلك تعد من ابرز الفلسفات المؤثرة على مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعلى صعيد السياسة الخارجية هي التي تحكم منطلق العلاقات ما بين وحدات النظام الدولي منطلقه من المصلحة وتحقيق أكبر قدر من المكاسب في ظل التغيرات المتسارعة في النظام الدولي والتي حتمت على الدول القيام بعقد تحالفات اقتصادية وسياسية وعسكرية في سبيل تعزيز دورها ووجودها على الساحة الدولية، لفهم الفلسفة البراغماتية. وللاطلاع على كل ذلك سيتم تناول هذه المبحث ضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول: البراغماتية (التشريح النظري)

المطلب الثاني: البراغماتية السياسية.

المطلب الثالث: ولاية الفقيه من الفضيلة إلى البراغماتية

المطلب الأول: البراغماتية (التشريح النظري):

ترتبط الفلسفة البراغماتية ارتباطا وثيقا بالمدرسة الواقعية التي تتعامل مع السياسة على أنها مجال قائم بذاته منطلقا مما هو عليه الواقع ومنفصلا عن الأخلاقيات والمثاليات، مؤكدا على الجانب العملي والمنفعة المتحصلة من الأفكار على أرض الواقع. ومن هنا فان هذا المطلب يناقش ما

هي البراغماتية ونوازعها وبرز روادها وآلية توظيفها في تحقيق الأهداف العليا.

أولاً: ماهية البراغماتية وأصولها:

يمكن تعريف البراغماتية بأنها "فعل وعمل ونشاط وهو تيار مثالي ذاتي في الفلسفة الغربية مؤكداً على المنافع العملية للأفكار ومعياراً رئيسياً لصحتها" (سلوم، 1986: 86) فهي مرتبطة بالنتائج العملية للحكم على صحة الأفكار.

ثانياً: أصول الفلسفة البراغماتية:

لا تختلف البراغماتية عن غيرها من الفلسفات بتأثيرها بالعديد من المدارس الفلسفية التي ظهرت في الماضي، فقد تأثرت بالسفسطائية لاهتمامها بالجانب العملي الإنساني والأخلاقي، فركزت على الإنسان الفرد كمقياس لكل الأشياء (كرم، 1986: 59) فالإنسان يحكم على الأشياء ويقرر ما هو صالح وما هو سيء لأنه مصدر المعرفة، وبذلك أكدت على مبدأ السعادة التي نادى به المدرسة الايقورية التي تكمن في تحقيق الرغبات والمكاسب (فخري، 2007: 166)، وتأثرت البراغماتية أيضاً بالمدرسة التجريبية، مؤكداً بذلك على أن نتائج العملية لبلوغ الغايات والمنافع تدخل في باب الفلسفة التجريبية النفعية.

فكان من أبرز روادها وليام جيمس الذي أكد على أهمية النتائج العملية في سلوك الإنسان وانعكاسها عليه، فهدف هذه الفكرة يقاس بما تحققه من قيمة فورية. (النشار، 1998: 162)

وكذلك كان جون ديوي من روادها الذين أكدوا على أهمية الأفكار في حل المشاكل، فالفكرة من وجهة نظرهم هي التي ترشد صاحبها إلى الصواب لتحقيق مطالب الحياة.

المطلب الثاني: البراغماتية السياسية

ان البراغماتية السياسية واقعية نفعية ذرائعية غربية، تم تصديرها للعالم كما العولمة، وأصبحت المنهج الذي تسير عليه الدول في علاقاتها داخل النظام الدولي القائم على عدم التوازن والفضوى، مرتكزة على المنفعة التي هي الغاية النهائية التي تسعى إليها جميع الدول في سلوكها الخارجي، معتمده على المبدأ الميكافيلي "الغاية تبرر الوسيلة" ولهذا تعمل الدول جاهده على استخدام كافة اشكال القوه وشرعنه كل الأساليب في سبيل تحقيق الغاية المبتغاة، منطلقه من المصلحة الوطنية لتصبح البراغماتية من أهم الأسباب لشن حروب مفتعله على العديد من الدول، بمنطق ذرائعي نفعي قائم على التدرج بحقوق الإنسان وإحقاق الديمقراطية.

وهكذا نجد أن البراغماتية المكافيلية تنطلق من نزعة توسعية لجني المكاسب، مستفيدة من الفضوى القائمة في النظام الدولي لتغيب القيم، ولنصبح أمام فلسفة تتعامل مع الواقع لإثارة الحروب ذات المحتوى الاحتلالي على المستوى الفكري والمؤسسي.

المطلب الثالث: ولاية الفقيه من الفضيلة إلى البراغماتية:

تميزت إيران بتبنيها للمذهب الشيعي الاثنا عشر كمنهج سعي لها في فترة الدولة الصفوية، وشكل هويتها الدينية والثقافية، وأصبح أبرز محددات نظامها السياسي، وسياستها الداخلية والخارجية، حيث تم تكريس الدين كفاعل أساسي في السياسة والمجتمع مع التأكيد على التفويض الإلهي للإمام في قيادته الأمة، وبذلك برزت نظرية ولاية الفقيه كأطروحة بنوية ترتكز عليها الشيعة الأمامية في عصر غيبة الأمام.

أولاً: منطلقات الفكر السياسي الإيراني المعاصر

1. المنطلق الديني: يظهر تأثير المرتكز الديني المذهبي جلياً وواضحاً في سياسة إيران وخاصة بعد الانتصار بالثورة الإسلامية عام 1979، ليتم صياغة آليات الحكم ومؤسساته وفق نظرية ولاية الفقيه، حيث سيطر رجال الدين على كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها، ولذلك عمدت إلى نشر الفكر الديني الشيعي وتصدير قيم الثورة، مع التأكيد على إشراف الولي الفقيه على السياسة الداخلية والخارجية.

ومن خلال هذا المنطلق عمدت إلى استنهاض الروح الطائفية عند الشيعة، ودعم الفصائل والمنظمات الشيعية وفواعلها من غير الرسميين لما يتوافق ومصالحها، منطلقه من أساس طائفي ديني إيديولوجي في باطنه براغماتي لتحقيق مشروعها الكوني الثوري التوسعي.

2. المنطلق التاريخي القومي: تركز إيران على التاريخ الفارسي وتتغنى بأجداد الفرس لاستنهاض الروح القومية، فهي تنظر إلى الآخر من منظور استعلائي قائم على تمجيد الأنا الإيرانية الفارسية الإمبراطورية المتسمة بروح التوسع والهيمنة (الموسوي، 2013: 4) فهي تركز على كونه إيران الثورة وحضارتها، ولهذا هي لم تحاول تطبيع دولتها في الإقليم مرتكزة على البعد التاريخي القومي في نظرتها التوسعية.

3. منطلق المصلحة الوطنية: ان تحقيق المصلحة الإيرانية مطلب أساسي لضمان بقائها، لذلك انتهجت منهج براغماتي ضمن إدراكها لحقيقة المتغيرات الدولية والتي تقتضي العمل وفق مبدأ البقاء للأقوى، وسعيها منها لإيجاد دور فاعل في النظام الدولي، ولذلك تعدد التحالفات والعلاقات الدبلوماسية في علاقتها مع العديد من الدول، بالإضافة إلى التركيز على عنصر التشيع ونصرة المتشيعين في أرجاء العالم.

وهكذا سعت لامتلاك السلاح النووي وتطويره في ظل المخاوف الدولية من امتلاكها لهذا السلاح الذي يعتبر عنصر تهديد للعديد من دول المنطقة بما يمكنه من تحقيق السيطرة الإيرانية على طرق الملاحة وتدفقات النفط في منطقة الخليج العربي لتحقيق مصالحها البراغماتية.

ثانياً: إشكالية البراغماتية والدولة الدينية

جاءت الحكومة الإيرانية التي تشكلت بعد ثورة 1979 مناديه بإقامة حكومة إسلامية، وغيرت طبيعة نظام الحكم فيها، ليصبح للدين دوراً سياسياً، وبهذا صاغ الخميني ولاية الفقيه كدستور للثورة ليصبح المرشد الأعلى (الفقيه) حاكماً مطلقاً في جميع المسائل السياسية والدينية. وبهذا نلاحظ أن الدولة الإيرانية امتازت بالازدواجية ما بين الدولة واشتراطات الثورة والجمع ما بين الدين والسياسة ليتم استعادته مكانه الدين ورجاله في الحياة السياسية (كسراي، 2016: 49) وبذلك سمحت ولاية الفقيه لرجل الدين بالإنبابة عن الإمام الغائب في ممارسه أعمال الحكم. وتتلخص نظرية ولاية الفقيه بوجود إقامة حكومة إسلامية في جميع الأحوال، رافضه لنظرية الانتظار التي تقف موقفاً سلبياً من الحكم والسلطة.

وهكذا انطلقت الثورة الإسلامية الإيرانية مركزه على البعد الديني لما له من تأثير على نفوس الأفراد ليصبح المحدد العام لسياستها، ولتنطلق به لتنوع خططها التوسعية والتدخل في الصراعات والأزمات القائمة في الشرق الأوسط، وتوجهها للتدخل في العديد من دول الجوار ومؤكده على كونيتها بان تكون (ام القرى) سعياً منها لتكون مركزاً للإسلام العالمي والولي الفقيه القائد الوحيد. ولتحقيق ما سبق ذكره عملت على نشر فواعلها من غير الدوليين ومن حملة السلاح، منطلقة من فكر إيديولوجي ديني براغماتي لتحقيق أهدافها عبر ديباجات الدين ونشر التشيع في العالم وإثارة المتشيعين بين الحين والآخر، ومن أمثلة ذلك تواجد الميليشيات الشيعية في العراق وسوريا واليمن بنشاطها العسكري عبر تغليفات الدين لتحقيق المآرب الإيرانية والتحضير لحضور المهدي المنتظر وحمايته حسب ادعائهم. وقد لوحظ ان ولاية الفقيه عملت على استغلال الدين في السياسة حتى تم تغليب السياسي على الديني، فأصبحت الدول العربية أمام مد فارسي ذو نظره استعلائية استعدادية للعرب، وبأدوات اختراق ناعمه من خلال مؤسساتها التي تستغل مهمة التشيع في العديد من الدول، بالإضافة لأدواتها الخسنة عبر الميليشيات المسلحة المنتشرة في بعض هذه الدول، لنصبح أمام ميكافيلية إيرانية تبرر وتشرعن الأدوات والأساليب المختلفة في سبيل تحقيق طموحاتها المتشعبة مع التأكيد على سياستها المقلقة في المنطقة.

المبحث الثاني: الثوابت البراغماتية للسياسة الخارجية الإيرانية في ظل ولاية الفقيه

تأثرت السياسة الخارجية الإيرانية باعتبارها براغماتية منطلقه من مدى عقيدتها وإيمانها بقوتها ومصالحها على مستوى الإقليم، وبروز دورها السياسي الخارجي بشكل صارخ بعد احتلال بغداد عام 2003، وازداد هذا الدور وضوحاً مع ثورات الربيع العربي، مستخدمه أدواتها الناعمة للالتفاف حول القيادة الإيرانية من إتباع هذا المذهب في البلدان العربية لتصدير ثورتها في ظل الأوضاع السيئة التي مرت بها تلك الدول من موجات احتجاجيه وثوريه. ولفهم ثوابتها البراغماتية فانه سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الثوابت البراغماتية الإيرانية تجاه بعض أزمات المنطقة العربية

المطلب الثاني: الثوابت البراغماتية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي

المطلب الثالث: الثوابت البراغماتية الإيرانية تجاه الملف النووي الإيراني

المطلب الأول: الثوابت البراغماتية الإيرانية تجاه بعض أزمات المنطقة العربية

اتسم الموقف الإيراني بالازدواجية إزاء الثورات العربية في عام 2011 التي أطاحت بعدد من الأنظمة في كل من تونس ومصر وليبيا، حيث رحبت بتلك الثورات ووقفت تناهضها في كل من اليمن وسوريا. ولفهم هذه البراغماتية سيتم تناول الدور الإيراني في كل من العراق وسوريا واليمن بالإضافة إلى موقفها تجاه أزمة حصار قطر.

أولاً: الدور الإيراني في العراق:

استطاعت إيران من إبراز دورها في الداخل العراقي مستغلة حاله الفوضى وعدم الاستقرار منذ الإطاحة بنظام صدام حسين في 2003، مع قدرتها على توظيف الطائفية والمذهبية من خلال ورقه التشيع والتوافق بين شيعه البلدين تحت ولاية الفقيه.

يتمتع العراق بأهمية بالغة في المنظور الإيراني نظراً لموقعه الاستراتيجي بالنسبة لإيران، فهو بمثابة بوابة إيران الشرقية إلى العالم العربي ومنه إلى البحر المتوسط مروراً بسوريا ولبنان وصولاً إلى آسيا.

وللسيطرة على العراق سعت إيران لدعم الجماعات الشيعية المسلحة والأحزاب الشيعية العراقية لتتمكن من تعزيز السيادة الشيعية والسيطرة على الحياة السياسية في العراق، حيث عملت على توظيف جميع أدواتها في سياستها الخارجية لفرض الهيمنة على القرار السياسي العراقي، وظهر ذلك

جليا في دعمها المطلق لمقتدى الصدر وجيش المهدي التابع له والذي يتمتع بمكانه هامه وسط معقله السياسي.(Brazeger, 2010: 92) والذي كان له دورا في السير وفق الطموحات الإيرانية حيث تم التركيز على الورقة المذهبية الشيعية كأحد أدواتها الناعمة من اجل تصدير ثورتها، منطلقه من تعظيم مصالحها القومية والسياسية الخارجية تحت تغليفات الدين، فخلطت الدين بالسياسة العسكرية، وظهر ذلك واضحا بدعم الميليشيات العسكرية ومواليها وأتباعها من غير الدوليين وأهمها فيلق القدس والحشد الشعبي من خلال التركيز على تدريب الميليشيات على الأعمال العسكرية مثل حزب الله العراقي، وجماعات مواليه للصدر وجيش المهدي، للإبقاء على الفوضى والفرقة في العراق عبر الصراعات الطائفية والمذهبية بين السنة والشيعة، لتبقي القرار السياسي بيد مواليها في ظل ضعف القيادة العراقية وحاله عدم الاستقرار الذي يعيشه العراق مع التأكيد على التوجه التدخل في العراق النابع من سعي إيران لتحقيق مشروعها التوسعي الثوري وتكوين هلالا شيعيا، منطلقه من الماضي الفارسي الذي كانت فيه بغداد عاصمة الإمبراطورية الفارسية وطريقا مهما لتعظيم مصالحها، وانطلاقها نحو العالم كتأكيد واضح على فك العزلة التي كانت تعيشها إيران فيما قبل. وبالإضافة إلى ما سبق فقد اتجهت السياسة الإيرانية النفعية الإيرانية وخصوصا في ظل العقوبات الاقتصادية الغربية عليها باعتبار العراق المنفذ الاقتصادي المهم في كسر تلك العقوبات لانه المكان الوحيد الذي تستخدم فيه العملة الإيرانية خارج حدود إيران، بالإضافة للتبادلات التجارية بين البلدين وتطوير منطقة تجاره حرة قرب الحدود المشتركة، وبذلك اعتبرت إيران شريكا تجاريا ورئيسا في العراق. وهكذا نلاحظ إن السياسة الإيرانية تتطلع للاستفادة من كل ما يحدث في العراق ، حيث رفضت انفصال إقليم كردستان العراق لان الانفصال قد يؤثر على المصالح الإيرانية والأمن القومي الإيراني في العراق ، وما سيؤدي الانفصال من تشجيع القوميات والأشنيات في الداخل الإيراني على المطالبة بتقرير المصير، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي الإيراني ، فلذلك عملت وبكل قوه على الضغط على إقليم كردستان العراق للترجع عن الانفصال. وخلاصة القول نستطيع ان نوكد ان تلك السياسات كانت نابعة من البراغماتية الإيرانية التي يمثلها الحرس الثوري على عدم إفشال مشروعها ودورها أو التأثير عليه والحفاظ على مناطق نفوذها في المنطقة لاستكمال الرؤية الإيرانية بكونيه إيران الثورة..

ثانيا: الدور الإيراني في سوريا:

عملت إيران على تقديم الدعم العسكري للنظام السوري وفق المنطق البراغماتي للسياسة الخارجية الإيرانية منطلقا من رؤيا ثابتة بان الاحتجاجات في سوريا مدفوعة من قوى خارجية تستهدف القضاء على حليف استراتيجي لها، ومستندة في تدخلها هناك إلى اتفاقه الدفاع المشترك الموقع مع دمشق في 2006، حيث قدمت كل أشكال الدعم المادي والعسكري للقضاء على الاحتجاجات هناك وتثبيت دعائم الحكم لنظام الأسد من خلال إقامة العديد من الميليشيات المسلحة والجماعات العسكرية والتي من أبرزها فيلق القدس الذي يعد الذراع الخارجي لقوات الحرس الثوري الإيراني والذي كان من أبرز مهامه في هذه الأزمة تدريب المجموعات العسكرية والقناصة ومساعدة الأجهزة الاستخباراتية السورية في تجميع المعلومات حول المعارضة السورية (الدويري، 2014: 1)، وقد كان لهذه الجماعات المسلحة الدور الكبير في استقرار النظام هناك، حيث كان من أبرز عملياتها السيطرة على مدينته القصير التي مثلت مصلحة عظمى لإيران كونها تربط بين دمشق وحمص والساحل السوري بمناطق نفوذ حزب الله في لبنان. وكذلك سعت إيران إلى المحافظة على النظام السوري وبقائه من خلال علاقاتها السياسية والاقتصادية مع روسيا والصين التي تم استغلالها من خلال التواجد العسكري الروسي في سوريا، وكذلك من خلال استخدام الفيتو في مجلس الأمن مرتين ضد القرارات التي تدين النظام هناك ، مستغلة العداء الموجود بين روسيا والغرب بما يخدم مصالحها، فسقوط النظام السوري يعتبر سقوطا لحليف استراتيجي لها في الشرق الأوسط لأنه يعتبر قلعه من قلاع الشيعة (عبد العي، 2012: 453).

مما سبق نستنتج بان الأسلوب الواقعي البراغماتي كان وما زال هو المسيطر على سياسة إيران المتبعة في سوريا نظرا لأهميتها الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية، وبشكل قوه إضافية في مواقفها التفاوضية على كل المستويات مع معارضي سياستها على المستوى الدولي والإقليمي.

ثالثا: الموقف الإيراني من الأزمة اليمنية

تعد اليمن من أبرز الدول الذي تملك موقعا استراتيجيا على طريق الملاحة الدولية، بالإضافة إلى جوارها للقرن الإفريقي، حيث تمثل اربيريا منطقة نفوذ ومحطة هامه للتعامل الإيراني مع اليمن من خلال إنشاء مواقع تدريب عسكرية للعناصر المواليه لها، بالإضافة لتميز موقع اليمن المتحكم بالتجارة الدولية بين آسيا وشرق إفريقيا وأوروبا، وحتى الأمريكيتين، فضلا عن وجود مجموعات من الجزر في البحر الأحمر تابعة لها، وأهمها جزيرة ميون الواقعة على باب المندب والتي تعتبر بوابة البحر الأحمر الجنوبي. وقد لوحظ الاهتمام الإيراني باليمن لأهميتها الجيوستراتيجية حيث عملت بكل طاقتها للسيطرة عليها من خلال استغلال علاقاتها بالحوثيين، حيث قدمت الدعم لهم في صراعهم المسلح مع الحكومة اليمنية وحلفائها انطلاقا من اعتبارات منهجية وإيديولوجية ونفعية براغماتية، وكذلك لارتباط تاريخ اليمن بالشيعة ل آل البيت.

وهكذا ظهرت عدة أهداف لإيران من تقديمها الدعم للحوثيين كان من أبرزها:

- توسيع النفوذ الإيراني وتحويل الحوثيين لقوة سياسية عسكرية في اليمن.

• تمكن حلفائها من الوصول للسلطة وإضعاف دور الدول المجاورة، لذلك عملت على مد الحوثيين بالأسلحة والمال في حربها الدائرة (الغابري، 2015/2/10)

• التلويح باستخدام حلفائها وإتباعها في المنطقة في حال تم الاعتداء على مصالحها الحيوية.
 • إكساب النظام السياسي الشرعية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها إيران.
 وعلى الرغم من أظهار التدخل الإيراني في اليمن بمظهر طائفي، إلا أنها سعت إلى استباق أية خسائر يمكن أن تلحق بها نتيجة ثورات الربيع العربي مستنده إلى اعتبارات مذهبية براغماتية مستخدمه أدواتها الناعمة تارة من خلال التركيز على ورقة التشيع وأدواتها الصلبة تارة أخرى. في هذا السياق أكد قائد الحرس الثوري الإيراني بان الدعم الذي قدمته بلاده لجماعه الحوثيين لسيطرة على باب المندب احد أهم الممرات الدولية في العالم، والذي تعبر منه 70% من السفن التجارية إلى جانب عشرات السفن الحربية التابعة للقوات الدولية يشكل قرارا استراتيجياً لهم (منصور، 2017: 1).

وبهذه الأمور أصبحت الورقة الحوثية ذات أهمية بالغه لإيران للسيطرة على اليمن في مواجهه النفوذ السعودي وكذلك مصدر قلق للمصالح الغربية في منطقة الخليج، لذلك استمرت بدعمهم العسكري، والمادي والمعنوي لهم، حيث تم تزويدهم بالطائرات المسيرة والصواريخ بعيدة المدى لضرب العديد من المدن السعودية والمواقع الإستراتيجية والمطارات والعديد من آبار النفط وإنتاجه وخاصة شركة ارامكو، لتؤكد بذلك امتلاكها لهذه الورقة المهمة لتحقيق أجندها وأهدافها في المنطقة، ولتؤكد أيضا تبعية اليمن للولي الفقيه، وبذلك تكمل مشروعها في انشاء الهلال الشيعي الموالي لهم والذي يشمل سوريا ولبنان والعراق واليمن.

رابعاً: الموقف الإيراني من حصار قطر

في جملة المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية، أعلنت أربع دول عربية في عام 2017 قطع علاقاتها مع دولة قطر، وهي السعودية والإمارات والبحرين إلى جانب مصر، حيث قامت تلك الدول بإغلاق المجال الجوي والبحري والبري أمامها. ونتيجة هذه المقاطعة وجدت إيران فرصتها للتقرب مع قطر لتخفيف الآثار السلبية الناجمة عن الحصار، مستغلة حاله الانقسام الخليجي حول السياسة القطرية وتوجهاتها، واعتبارها ورقة ضغط جديدة لزيادة حضورها في منطقة الخليج من نظره براغماتية نفعية لواقع الحال، حيث جاءت الأزمة في خضم العداء الإيراني السعودي.

وقد مثلت هذه الأزمة الفرصة لإيران لتقليل الدور السعودي و تشكيل قوه معاديه لها، لذلك عملت ما بوسعها من اجل كسب المزيد من النقاط لصالحها في هذه الأزمة، حيث كانت الرؤيا الإيرانية ترى بان أية خلافات في الصف الخليجي يصب في صالحها، ويخفف عليها الضغوطات السياسية والإعلامية ووطأة العقوبات الاقتصادية، لذلك عملت على التحالف مع قطر في أزمتها، حيث زادت من تقاربها ذلك على كل المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية.

ولتعزيز التقارب مع قطر عملت على فتح أجواءها ومطاراتها أمام الرحلات الجوية القطرية وخصصت ميناء بوشهر ليكون مركزا تجاريا بين طهران والدوحة

وهكذا اتضح من خلال الدعم الإيراني لقطر استغلالها الفرص والخلافات والأزمات في المنطقة، لإيجاد تحالفات تدعم استمرارية وجودها وتقويه نفوذها في المنطقة، لتحقيق مشروعها التوسعي وفك العزلة الدولية، وتحقيق المكاسب الاقتصادية لها في ظل هذه الأزمة وإضعاف منافسها أو الأنظمة السياسية المقلقة لها سعياً لزيادة النفوذ والتغول في منطقة الخليج والسيطرة على طرق الملاحة الدولية وإثبات قدراتها في المنطقة.

المطلب الثاني: الثوابت البراغماتية الإيرانية تجاه بعض دول الخليج العربية:

تحضى منطقة الخليج العربي باهتمام إيراني كبير نظرا لموقعها المتميز، بحيث تشكل بعدا حيويا يؤثر في عناصر مصلحة إيران الوطنية لضمان أمنها، مستمدة من الطموح الإيراني بتعظيم نفوذها في المنطقة، ومنطلقه من حقوق تدعها في بعض الدول الخليجية، لذلك شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية نوعا من التذبذب والصعود والهبوط بسبب قضيتي الجزر الإماراتية واضطرابات البحرين وتدخلها في الصراع الدائر في اليمن، بالإضافة إلى علاقتها المتوترة مع السعودية.

وفي مقابل ذلك هناك علاقات طيبة مع كل من قطر وعمان والكويت، حيث فرضت المصالح المشتركة تلك العلاقة، وما زالت المحاولات المستمرة من إيران للتأثير في بعض دول الخليج بما يلائم مصالحها الخاصة مستخدمه أدواتها الناعمة والصلبة في تحقيقها. ولذلك سوف يتم تناول العلاقات الإيرانية مع كل من السعودية والبحرين والإمارات فقط في هذا المطلب.

أولاً: العلاقات الإيرانية السعودية:

اتسمت العلاقة الإيرانية السعودية بالتوتر منذ خمسينيات القرن الماضي، وازداد هذا التوتر بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في 1979 التي

تحمل أبعادا إيديولوجية، ومبدأ تصدير الثورة والخوف منها، والذي جعل العلاقات بين إيران ودول المنطقة تأخذ منعطفًا من التوتر والحيطة (بيومي، 2009: 153) لذا غلب على هذه العلاقة الاختلاف في الرؤى لأهم القضايا، بالإضافة لذلك محاولات إيران للتغلغل في المنطقة العربية، واتساع تأثيرها على العلاقات العربية والملفات الخاصة بالقضية الفلسطينية، والأزمة اللبنانية وأوضاع العراق.

وقد اعتبرت السعودية هذا التغلغل تحييدا لدورها في الدائرة العربية وإحاقا للضرر بالمصالح العربية، وفي الداخل السعودي، من خلال تبني إيران مواقف قوى المعارضة الشيعية، وتهبيح الأحداث الداخلية مثلما حدث في عدة مواسم للحج، وما حدث في تصادم بين الشيعة والحجاج الإيرانيين مع السلطات السعودية والذي كان له الدور الكبير في قطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين خلال الفترة من عام 1987-1991، وبالأخص كنتيجة لأحداث موسم الحج عام 1987.

وقد لوحظ ان اختلاف الثوابت في السياسة الخارجية ما بين إيران والسعودية حول العديد من القضايا أدى إلى القطيعة بينهما، حيث اهتمت السعودية في هذا السياق إيران بمحاولة بسط نفوذها على العراق لتمتعه بموقع جيوبولتيكي متميز بغية لعب دور قيادي فيه وبروزه كلاعب رئيس في العلاقات الدولية.

كذلك أدانت السعودية التدخل الإيراني في الأزمة اليمنية ودعمها للحوثيين، حيث تم استخدام الخيار العسكري السعودي والخليجي ضدهم في اليمن وبما عرف بعملية (عاصفة الحزم)، بينما قدمت إيران الدعم العسكري والمالي للحوثيين في حربهم باليمن.

أما بالنسبة للأزمة السورية فقد اتجهت إيران للتحالف مع نظام الأسد حيث شكل موقع سوريا ذراعا استراتيجيا لتحقيق أهداف متعددة على اعتبار سوريا نافذة على الدول العربية تستطيع من خلالها إيران تحقيق التقارب معها (العبادي، 2008: 83-84) ولذلك سعت على دعم النظام السوري، بينما سعت السعودية إلى تغييره مع إصرارها على سحب كل الميليشيات والقوة التابعة لإيران من الأراضي السورية، وأكدت على حل الأزمة بموجب إعلان جنيف أو قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 2254 (سكاي نيوز، 2017).

أما فيما يتعلق بالاهتمام بالبحرين بالنسبة للطرف السعودي فان استقرار النظام الملكي البحريني يد شرطا لمنع تزايد التمرد الإيراني، بالإضافة إلى المخاوف السعودية من العلاقات الاثنية بين شيعة البحرين والشيعة في المنطقة الشرقية عندهم، مما دفع السعودية لدعم البحرين من خلال عملية درع الجزيرة للتصدي للثورة الشيعية الشعبية، بالمقابل طالب القادة الإيرانيون بتدخل دولي عاجل لوقف قتل شعب البحرين من وجهة نظرهم (مايو، 2012: 22).

وهكذا نلاحظ ان تضاد المصالح واختلاف التوجهات والمواقف ما بين الطرفين السعودي والإيراني أدى إلى تزايد حده التوتر بينهما من جهة، ومن جهة أخرى تنظر السعودية للقدرة النووية الإيرانية بأنها تشكل عاملا سلبيا لما له من تأثيرات على الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي.

وقد لوحظ أن العداء الإيديولوجي الممزوج بالتنافس في المصالح السياسية والجيوسراتيجية للهيمنة على المنطقة كان هو المسيطر على العلاقة الإيرانية السعودية، مع استبعاد الخيار العسكري تجاه إيران من قبل السعودية في ظل الهجمات الحوثية على منشآت النفط والمطارات السعودية، مع إمكانية اللجوء إلى إيجاد حل دبلوماسي لاستبعاد احتمالية نشوب أي نزاع مسلح بينهما.

ثانيا: العلاقات الإيرانية البحرينية:

تتمتع البحرين بموقع استراتيجي بتوسطها الخليج على طول الملاحه بين الخليج والعالم، وكانت البحرين الهدف الأول للخميني الذي وجه إليها مبدأ تصدير الثورة باعتبارها جزء من الأراضي الإيرانية حسب وجهة نظره. وتعود العلاقات ما بين الدولتين إلى الفترة التي حكمت فيها الدولة الصفوية البحرين، وبدأت المطالبة الإيرانية بها منذ معاهدة 1928 التي عقدت بين الخليج وبريطانيا (البحارنة، 1973: 154) واستمر الوضع إلى عام 1970 مع رفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة حيث تم الوصول إلى استفتاء للبحرين للتصويت على استقلالها عام 1969 لينتهي الحكم الإيراني للبحرين، وبالرغم من ذلك فما زالت إيران تطالب بالبحرين كجزء من أراضيها.

أما عن التدخلات الإيرانية في البحرين فقد دعمت المظاهرات الشيعية عام 2011، وعملت على توزيع المنشورات المناهضة للحكم وسط دعم كامل من النخبة الدينية الإيرانية، مع اعتراضها على قوات درع الجزيرة التي شكلتها السعودية والتوجه نحو التدخل في المنطقة العربية وخاصة البحرين.

ونظرا لتطور التدخلات الإيرانية فقد قامت البحرين بسحب سفيرها لدى إيران و اعتبرت القائم بأعمال السفارة الإيرانية لدى البحرين شخصا غير مرغوب فيه، وتقدمت بشكوى رسميه للامين العام للأمم المتحدة لإيقاف التدخل الإيراني فيها، ومن ثم تم قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران في عام 2016 نتيجة اقتحام محتجين سفارة الرياض في طهران احتجاجا على إعدام المعارض الشيعي السعودي (نمر النمر)، وبذلك فرضت البحرين الأحكام العرفية والحصول على المساعدة الخليجية لوقف المتظاهرين. وما تزال إيران تلعب الدور التعبوي فيها من خلال نظام الولي الفقيه انطلاقا من نظرية الثورة الدائمة.

ثالثا: العلاقات الإماراتية الإيرانية:

تشكل الجزر الإماراتية الثلاث، أبو موسى، طناب الكبرى، وطناب الصغرى أهم أسباب الخلاف بين إيران والإمارات، حيث سعت الإمارات لحل

النزاع بالطرق السلمية عبر المفاوضات أو الوساطة الدولية، وتم عرض القضية على مجلس الأمن. وفي المقابل رفضت إيران أي نوع من التفاوض يؤدي بها إلى الانسحاب من الجزر الثلاث مع التأكيد على أحقيتها بتلك الجزر، مدعية على أنه عندما تم توقيع الاتفاقية مع الشارقة في 1971 لم تكن هناك دولة تسمى الإمارات.

ورغم النزاع الإيراني الإماراتي على الجزر الثلاث إلا أننا نلاحظ أن هناك نوع من التعاون بينهما، حيث تعتبر الإمارات أكبر شريك تجاري لإيران في المنطقة، وبالمقابل تنظر إيران إلى العلاقات الاقتصادية التي تربطها على أنها الرئنة الاقتصادية التي تنفخ فيها في حال ازدياد الضغوط الدولية الغربية عليها بسبب طموحاتها النووية (العربي، 2007: 3) حيث احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً من حيث قيمة التبادلات التجارية خلال 2018 مع إيران. أما موقف الإمارات من الملف النووي الإيراني فقد كان منسجماً مع موقف دول مجلس التعاون، مع رفضها الخيار العسكري لتسوية هذا الملف لإدراكها تداعياته الخطيرة التي قد تترتب على أية مواجهة محتملة في منطقة الخليج مع تأكيدها على زيادة الرقابة على البرنامج النووي الإيراني. وهكذا نلاحظ أن احتلال إيران للجزر الثلاث لا يخرج حسب وجهة نظرهم عن المصلحة الوطنية التي تنتهجها السياسة الخارجية الإيرانية، مستخدمه لذلك كل أدواتها لمحاولة بسط نفوذها على كافة المنافذ البحرية، لاستخدامها كأداة ضغط على دول الخليج، وذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول وحماية نفسها من أي تدخل خارجي أجنبي.

أما الفكرة التوسعية لإيران فقد جاءت لتجاوز الأزمات الداخلية فيها، حيث جاءت المطالبة بالبحرين والجزر الإماراتية للتعبير عن تلك التطلعات لتحريك الشارع الإيراني وتحفيزه بمبررات الحق التاريخي الفارسي في هذه المناطق (هوليداي، 1975: 79). ويلاحظ أن مسار العلاقات الإيرانية الإماراتية قد تحول في 2019 للميل للتقارب بينهما، حيث تم توقيع مذكره تفاهم لتعزيز التعاون في مجال أمن الحدود البحرية، وذلك بعد خروج الإمارات من التحالف العربي في اليمن لتحييد نفسها عن التوتر القائم بين أمريكا وإيران من جهة، وإيران والسعودية من جهة أخرى (الخليج أونلاين، 2019: 1) وبذلك استطاعت إيران كسب موقف مؤيد لها في دول مجلس التعاون الخليجي، وبنفس الوقت جنبت الإمارات نفسها الصدام مع إيران.

المطلب الثالث: الثوابت البراغماتية الإيرانية تجاه الملف النووي الإيراني:

شكل الملف النووي الإيراني أحد أبرز الملفات على الساحة الدولية منذ بداية القرن الواحد والعشرين، حيث شكل تحدياً لبعض القوى الدولية والإقليمية، وخياراً استراتيجياً للبعض الآخر. حيث رأى البعض منهم تبني البرنامج النووي الإيراني أهدافاً عسكرية، والبعض الآخر أكد على سلميته. إن عملية تطوير القدرات النووية الإيرانية تندرج في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية، حيث تعمل من خلاله للاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الدولية. لذلك سعى شاه إيران منذ ستينيات القرن الماضي إلى تطوير قدرات إيران في كافة مجالات القوة الشاملة بما فيها الطاقة النووية، فامتلاكها لها يساعدها في الحصول على أكبر قدر من المكاسب السياسية وخصوصاً في تفاوضها مع الدول الغربية، لأنها من وجهة نظرهم تعتبر الضامن لسيادتها وأمنها الداخلي والخارجي (الراوي، 2008: 222).

وفي هذا السياق سيتم تناول الموقف الأمريكي والصيني والروسي تجاه هذا الملف وعلى النحو الآتي:

أولاً: الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني:

شهدت العلاقات الإيرانية الأمريكية توترات كبيرة منذ الإطاحة بنظام الشاه ومجيء الثورة الإسلامية في 1979، حيث مثل امتلاك إيران للسلح النووي تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية ومشاريعها في منطقة الشرق الأوسط، وشكل خطراً على حلفائها في المنطقة. ولذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوظيف آليات قانونية مختلفة تجاه الملف النووي الإيراني وقدمتها إلى مجلس الأمن لمواجهة ذلك الخطر. وكذلك عملت على عقد اتفاقيات أمنية مع دول الخليج العربية لمواجهة ذلك الخطر.

ولقد لوحظ أن الجهود التي بذلت لإيقاف البرنامج النووي فشلت، مما دفع بالولايات المتحدة لاستخدام العقوبات الاقتصادية التجارية ممثلة بتخفيض صادرات إيران من النفط الخام والذي خفض بدوره الإيرادات الإيرانية المالية.

وقد سعت إيران جاهدة من خلال مفاوضاتها حول الملف النووي مع ممثلي الاتحاد الأوروبي بالحصول على عرض قدمته مجموعته الدول الست (بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، روسيا، الصين، ألمانيا) باستئناف المفاوضات المعلقة، وبالتالي الوصول إلى حل يراعي الحد الأدنى من المصالح المشتركة بين جميع الأطراف. وهذا توصلوا في 2015 في مدينته لوزان السويسرية، للوصول إلى تسوية شاملة تضمن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، وإلغاء جميع العقوبات على إيران وذلك في عهد الرئيس السابق باراك أوباما الذي وقع على هذا الاتفاق.

ومع وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب السلطة عام 2017 أطلق استراتيجية جديدة تمثلت بالانسحاب من الاتفاق النووي في عام 2018 مع إعادة العمل بالعقوبات الاقتصادية إيماناً منه بضرورة التخلص من بنود الاتفاق التي تسمح لإيران باستمرار جهودها لامتلاك السلاح النووي، واستهدفت العقوبات أيضاً شخصيات إيرانية وذلك للضغط عليها للدخول في محادثات جديدة بشأن ملفها النووي وأنشطتها في المنطقة. ولمواجهة

ذلك أعلنت إيران على استئناف أعمال البحث والتطوير النووية غير المقيدة، والعمل على زيادة أجهزة الطرد المركزي وتخصيب اليورانيوم (الجزيره نت، 2019) واستخدام وكلائها لشن الهجمات المختلفة على ناقلات النفط في مضيق هرمز والبحر الأحمر مما يدل على عزم إيران على عدم تقديم التنازلات بدون شروط مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما انها تظهر مدى قدرتها على أحداث توترات داخل الإقليم والمضائق البحرية وحركة النقل مما يهدد التجارة الدولية.

ويمكننا القول بان السياسة الخارجية الأمريكية تأرجحت ما بين العقوبات وخيار الدبلوماسية، ولم تتطور إلى مواجهه مباشره بالرغم من سعي إيران لامتلاك السلاح النووي.

وهكذا نلاحظ ان تاريخ العلاقات الإيرانية الأمريكية يعتبر شائكا وخاصة بعد عام 1979 بعد اعتبار إيران إحدى دول محور الشر من وجهة النظر الأمريكية، وكذلك نرى على سير هذه العلاقة بمنحنى تنازلي نتيجة لاختلاف التوجهات والمصالح التي يفرضها الواقع على الأرض.

ثانيا: العلاقة الإيرانية الصينية:

يغلب التعاون على العلاقة الإيرانية الصينية مع سعي الطرفين إلى توسيع التعاون العسكري لتصبحان قادرتان على رفض كافة المخاطر الأمنية، ولذلك عملت إيران على فتح أبوابها للشركات الصينية العاملة في قطاع النفط والتي ساهمت في تطوير التكنولوجيا النووية الإيرانية، والعمل على تطوير مفاعل أصفهان، بالإضافة إلى كون الصين الشريك التجاري الأول.

وهكذا شكلت هذه العلاقة توازناً جيواستراتيجي ضد الولايات المتحدة الأمريكية من وجهة النظر الإيرانية من اجل الحفاظ على بقائها لإدراكها لأهمية الصين كحليف قوي، واعتباره واحدا من الدول التي تعتبر صديقا جيدا لدول العالم الثالث الحريضة على دعمها والحفاظ على استقلال إرادتها (جارق، 2009: 174).

وفي سياق متصل أيدت الصين الحق القانوني لإيران بالبحث والتطوير النووي للأغراض السلمية و حل النزاع عن طريق التفاوض والحوار في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع معارضتها لأي تهديد عسكري ضد إيران من دول أخرى (عثمان، 2006: 4) فلعبت الصين دور الوسيط للتخفيف على إيران من حده العقوبات الأمريكية.

ونتيجة لمواقف الصين الداعمة لإيران ازدادت المشاريع الاقتصادية المشتركة ونمت التجارة الثنائية بينهما. ونتيجة لاعتماد الصين على النفط الإيراني فإنها تدرك أن أية عقوبات مفروضة سيؤثر عليها بشكل مباشر بالتالي حاولت العمل على حل الأزمة النووية الإيرانية بالطرق السلمية، وكذلك عملت الصين على زيادة تعاونها مع إيران للتخفيف من وطاه العقوبات على الاقتصاد الإيراني لأنه سيضمن عدم التوقف الكلي للتدفقات المالية للموازنة العامة التي تستخدمها إيران في استثماراتها مع الصين وخاصة في الطاقة.

وإيماننا من إيران بقوه الصين العسكرية والاقتصادية والسياسية في ظل نظام دولي متجه نحو إعادة صياغة توازن القوى والذي تظهر فيه الصين كقوه منافسه اقتصاديا للولايات المتحدة الأمريكية، عدا عن كونها من الدول المؤثرة في القرار الدولي السياسي لامتلاكها حق الفيتو مما يصب في مصلحة إيران. ولذلك تغاضت ولاية الفقيه التي تنادي بنصره المستضعفين عن الممارسات الصينية تجاه مسلمي الايغور ووقفت صامته تجاه هذه الاضطهاد. كل هذه المواقف تؤكد على النهج البراغماتي الإيراني في ظل الضغوطات الدولية عليها وهذا يؤدي إلى زعزعة الثقة بمبادئ وشعارات ولاية الفقيه.

ثالثا: العلاقات الإيرانية الروسية:

ان العلاقات المتداخلة بين إيران وروسيا تحتم على الطرفين تجاوز الاختلافات العقائدية والعداوات التاريخية، فقد لعبت التقلبات السياسية دورا بارزا في التقارب بينهما، وتعود العلاقات التعاونية في مجال الطاقة إلى عام 1989 حيث تم توقيع بروتوكول تضمن اتفاقه تقوم روسيا بموجها بإكمال مفاعل بوشهر، وإنشاء مفاعلين آخرين بقدره 440 ميغاواط (الراوي، 2008: 2).

وهكذا استمر التعاون بينهما ليمت توقيع الاتفاقية النووية الروسية الإيرانية في 1992 حول استخدام الطاقة النووية للأهداف السلمية، وكذلك ساهمت بتطوير قدرات إيران النووية حيث تم في عام 2016 توقيع مذكرة تفاهم مع شركة غازبروم روسية لتطوير حقلين كبيرين من حقول النفط الإيرانية. وأيضا أبدت شركات روسية رغبتها في استيراد كميات من النفط الإيراني.

وقد لوحظ أن روسيا كانت من المعارضين لإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن على الرغم من تصويتها لصالح كافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والتي تفرض عقوبات على إيران، إلا أنها وبنفس الوقت حاولت التخفيف من حدتها لمعارضتها أي إجراءات من شأنها فرض عزله سياسية أو اقتصادية أو مالية على إيران.

خلاصة القول نستنتج أن الاتفاق النووي شكل فرصه كبيره لروسيا وإيران لبناء مزيد من الشراكة القوية، حيث اعتمدت إيران على موقع روسيا في الصناعة النووية الإيرانية وقدرتها على تزويدها بالوقود اللازم لمفاعل بوشهر، اعتبارها ومصدرا للأسلحة والمعدات العسكرية والتكنولوجية المتقدمة وحليف دبلوماسي تعول إيران عليه الكثير وخاصة مع تجديد العقوبات الأمريكية على إيران. كل ذلك الأمر فرض الواقعية السياسية البراغماتية النفعية على إيران للسير نحو إيجاد تحالفات مع القوى العظمى ومنها روسيا.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

- عرضت الدراسة البراغماتية الإيرانية وكيف وظفت إيران أدواتها البراغماتية بعد اختلال موازين القوى في المنطقة لصالحها، وقد كشفت الدراسة تناقضات المشروع الإيراني بين أطروحتي الدين والدولة وتوظيف البراغماتية بشكل صارخ رغم ادلجة قطاعات كبيرة من المجارين. وبإيجاز فان شواهد ذلك في القمع الإيراني لانفاضات الداخل وثورات الجوار العربية وازدواجية مواقفها وهذا ما أثبت صحة الفرضية الرئيسية للدراسة.
- استطاعت إيران توجيه نشاط لاعبيها غير الدوليين انطلاقاً من إطار إيديولوجي ديني على المستويين الدولي والإقليمي لتحقيق مصالحها واستمرارها في سياسة تصدير الثورة، والسعي لتحقيق مشروعها الفكري والثوري والحركي في ظل ادعاء إيران بكونية إيران الثورة.
- وفي إطار ما جرى بحثه في هذه الدراسة وبناء على ما تم معالجته من محاور، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:
- أن النخبة الحاكمة في إيران لم تغير نظريتها للذات وللآخر، فهي رؤياً متمركزة حول الذات القومية تسعى لنشرها بمختلف الطرق.
 - إن الأزمات العربية سهلت لإيران القدرة على بناء جسور ارتكاز واختراق وتحكم في هذه الأزمات التي ارتبطت بالثورات العربية ومضاعفاتها، خاصة بالحوار الإيراني العربي، الأمر الذي يستدعي مراجعه عربية استراتيجية شاملة لإعادة النظر في المناعة التي يحتاجها العالم العربي في ظل اختراقات التوسع الإسرائيلي والابتعاد عن الندية بين إيران والسعودية.
 - ولعل من الدروس البليغة ان الدائرة العربية تحتاج لنموذج خاص من التعامل والتنسيق فوق الطائفي والمذهبي أو تحالفي مع الآخر لإعادة ترتيب أوراق الداخل العربي وتحقيق مقاربه جديدة لفهم التحديات السابقة.
 - أدت الاختلافات في التوجهات الأمريكية الإيرانية خصوصاً في ما يتعلق بالملف النووي إلى تراجع العلاقات الإيرانية الأمريكية وسيهرها بمنحنى تنازلي في ظل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في 2018 مما يعني استمرار حاله التوتر خلال الفترة المقبلة بينهما.
 - سعي البراغماتية الإيرانية لمواجهة التحديات الاقتصادية للاستفادة من المواقف السياسية لكل من الصين وروسيا والتقارب بينهما في ظل المصالح المشتركة.
- وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بعدد من التوصيات الآتية:
- الحرص على تسوية الخلافات الإيرانية العربية وفتح القنوات الدبلوماسية مع تعزيز آليات الحوار.
 - تجنب استفزاز الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة فيما يتعلق بملفها النووي تجنباً لحدوث مواجهات قد تؤدي إلى تهديد سيادة الدولة الإيرانية واستقلالها.
 - توسيع فكره التعاون الاستراتيجي ومبادرة التكامل الإقليمي كبديل بحفظ سيادة الجوار وبعيد أملاءات الاستقطاب والصدام والحرص على إيجاد نوع من التوازن في العلاقات السياسية الإيرانية مع الأطراف الإقليمية والدولية في ظل تمدد قوى أخرى في المنطقة على حساب الدوري الإيراني.

المصادر والمراجع

- توفيق (1986)، المعجم الفلسفي المختصر، دار التقدم، موسكو.
- الراوي، رياض (2008)، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، ط2، دار الأوتل، دمشق.
- البحارنة، حسين محمد (1973)، دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، دار الكنوز، بيروت.
- الموسوي، صباح (2013)، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، دار عمار، عمان.
- النشار، مصطفى (1998)، مدخل إلى الفلسفة، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة.
- الخميني، روح الله الموسوي (1998)، الحكومة الإسلامية، منشورات مركز عتبة الله الأعظم، بيروت.
- بيومي، زكي سليمان (2009)، العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني، دمشق، دار العلم والإيمان.
- جارفر، جون (2009)، الصين وإيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث.
- شتا، إبراهيم (1988)، الثورة الإيرانية الجذور والإيديولوجية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.
- عتريس، طلال (2006)، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، دار الساق، بيروت.
- فخري، ماجد (2007)، تاريخ الفلسفة اليونانية، دار العلم للملايين، بيروت.
- كسراي، شاكرا (2016)، تاريخ إيران الجديدة، الدار العربية، بيروت.
- كرم، يوسف (1989)، تاريخ الفلسفة اليونانية، ط5، دار المعارف للنشر، القاهرة.
- هوليداي، جون (1975)، النفط والتحرر، الوطني في الخليج العربي، بيروت، ترجمه زاهر ماجد، دار ابن خلدون.
- عبد الحى، وليد (2012)، محدد السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.

- العبادي، خالد جويعد (2008)، تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية سوريا ولبنان 1979-2007، رسالة ماجستير، جامعه مؤتة، قسم العلوم السياسية، الأردن.
- عثمان، عوض السيد (2006)، النفط قاطرة للعلاقة الإيرانية الصينية، مختارات إيرانية: العدد 58، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2006.
- العالم، أمل (2015)، الصراع السعودي الإيراني على اليمن وجهه نظر يمنية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.
- الليباد، مصطفى (2007)، قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية، مجله شؤون عربيه، عدد 129، القاهرة.
- مايون، سيمون (2012)، الصراع من اجل البحرين بين التنافس السعودي الإيراني، ترجمه مشاري عبد الوهاب، مجله سياسة الشرق الأوسط، العدد 2، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والاعلام، بغداد.
- العربي، عمر (2007)، حديث عن مبادره إيرانية بشأن جزيره ابو موسى المحتله، مقال منشور، صحيفه الشرق الأوسط، 2007/5/13.
- الجزيره نت (2019)، بعد عملية نجران، هل يجيز الحوثيين لضربه قاضيه للسعودية.
- الخليج اونلاين (2019)، ماسر الغزل المتبادل بين الإمارات وإيران 2019/11/11.
- موقع الجزيرة نت، الدويري، فايز (2014)، الثورة السورية وامكانية الحسم العسكري، 2014/4/30.
- الغابري، محمد (2015)، حقيقة الأطماع و مستقبل العلاقات، موقع اليمن الجديد، 2015/2/10.
- سكاي نيوز، الخارجية السعودية (2017)، موقف المملكة ثابت من الازمة السورية 2017/6/5.
- منصور، أيمن (2017)، أدوات التدخل الإيراني في المنطقة بين الخطة (أ) والخطة (ب)، موقع اليمن العربي 2017/5/8.
- موقع الجزيرة نت (2004)، شفيق شقير، نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها في الفكر السياسي الإيراني، 2004/10/3.

References

- Barzegar, K. (2010), Iran's Foreign Policy Strategy after Saddam. The Washington Quarterly, Vol. 33, No. 1, pp. 173-189.
<https://www.belfercenter.org/publication/irans-foreign-policy-strategy-after-saddam>.
- Belfer, M. (2014), Iranian Claims to Bahrain: From Rhetoric to Interference. Revista de Investigaciones Políticas y Sociológicas. RIPS RIPS, Vol 13, No. 2, pp. 31-51.
https://redib.org/Record/oai_articulo2905791-iranian-claims-bahrain-from-rhetoric-interference.